

التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وأثره على متغير التضخم في الجزائر
 خلال الفترة 1990-2018

**Coordination between the fiscal and monetary policies and its impact on the
 inflation variable in Algeria during the period 1990-2018**

بلقيوس عبد القادر¹، جعفر هني مُجَد²، فردي حماد³

¹ جامعة أحمد زبانه-غليزان. belkader27000@gmail.com

² جامعة أحمد زبانه- غليزان. djafarhenni@hotmail.com

³ المركز الجامعي علي كافي -تندوف. fardi.molay@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/11/13

تاريخ القبول: 2021/02/05

تاريخ النشر: 2021/04/25

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل و دراسة أثر التنسيق بين السياستين المالية و النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، و دراسة أثارها على التضخم من خلال محاولة نمذجة عملية التنسيق بين السياستين؛ و قد بينت الدراسة بأن الإنفاق العمومي له علاقة عكسية و معنوية مع معدل التضخم، في حين أن تطور الكتلة النقدية بعنوان M_2 لها علاقة طردية مع معدل التضخم؛ وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية المتعرض لها في الجانب النظري. و بالتالي هنالك ضعف في درجة التنسيق بين السلطتين المالية و النقدية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة مالية توسعية، التضخم، التكامل المشترك.

تصنيف JEL: E62, E52, A110

Abstract:

This study aims to analyze the study of the effect of coordination between financial policy and monetary policy in Algeria during a period, and to study their effects on inflation by trying to model the coordination process between the two policies. The study showed that public spending has an inverse and moral relationship with the rate of inflation, while that the development of the monetary block titled M_2 has a direct relationship with the rate of inflation, which is consistent with the economic theory that is exposed to the theoretical side. Therefore, there is a weakness in the degree of coordination between the financial and monetary authorities in Algeria.

Keys words: fiscal policy, monetary policy, inflation, expansion fiscal Policy, joint integration.

JEL classification codes: A110, E52, E62

المؤلف المرسل: جعفر هني مُجَد، الإيميل: djafarhenni@hotmail.com

تمهيد:

كما هو معلوم، فإن الاقتصاد الجزائري في أعقاب الصدمة البترولية سنة 1986، وخاصة مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، عرف عدة إصلاحات من أجل مواجهة الحالة الرخوة في المنظومة الاقتصادية؛ والتي تميزت بمعدلات نمو منخفضة، ارتفاع حاد في البطالة و تزايد كبير في مؤشرات التضخم مرفوق بعجز الموازنة العامة. لذلك حاولت السلطات الحكومية في الجزائر و بنكها المركزي تنفيذ جملة من السياسات المالية و النقدية خلال الفترة 1990-2018، سعينا منها تحقيق التوازن و استرجاع الاستقرار الاقتصادي و ذلك من خلال زيادة معدل النمو، و الوصول إلى معدل توظيف عالي؛ فضلا عن السيطرة و التحكم في معدلات التضخم عند مستويات مقبولة. و نظرا لتزايد التوجه نحو استعمال أدوات السياستين المالية والنقدية، وفي ظل المناداة بضرورة تبني سياسة استهداف التضخم، و انطلاقا مما تم استعراضه؛ تتبلور الإشكالية الرئيسية من خلال السؤال جوهرى التالي:

أولا: الإشكالية: ما مدى فاعلية التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية في ضبط و السيطرة على متغير التضخم على مستوى الإقتصاد الجزائر؟

و للإجابة عن إشكالية البحث، نحاول الاعتماد على الفرضية التالية:

ثانيا : الفرضية : يؤدي التنسيق بين السياستين النقدية و المالية أثناء ممارستها مع منح بنك الجزائر إستقلالية أكبر عن السلطة المالية، و توفر بدائل غير تضخمية للعجز الموازى، إلى صياغة سياسة إقتصادية أكثر تكامل تفضي للوصول إلى السيطرة على المخفضات التضخمية؛ و التحكم في أداء معدلات التضخم بصورة أكثر كفاءة بخلاف عدم وجود ذلك التنسيق أو وجوده بدرجة أقل.

ثالثا:منهج و أدوات الدراسة: من أجل رصد مدى فاعلية السياستين المالية و النقدية و التنسيق بينهما في علاج الإختلالات و تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار و ضبط ظاهرة التضخم، و دراسة و تحليل أبعادها على مستوى الإقتصاد الجزائري، تم استخدام المنهج الوصفي و المنهج التاريخي؛ بالإضافة إلى اعتماد أسلوب قياسي وفق النموذج القياسي حسب معادلة سانت لويس، حيث يسمح هذا المنهج القيام بتحليل و اختيار تأثير السياستان المالية والنقدية على ظاهرة التضخم باستخدام برمجية **Stata 15 و Eviews 08**.

رابعا: أهداف البحث: تتمثل أهداف هذا البحث في:

- إبراز ملامح التطورات الحاصلة في السياستين المالية و النقدية في الجزائر.

- معرفة مدى تأثير التنسيق بين السياستين المالية و النقدية على أداء التضخم في الجزائر.

خامسا: الدراسات السابقة: لقد إهتمت العديد من الدراسات بموضوع التنسيق بين السياستين المالية و النقدية؛ نذكر منها على النحو الآتي:

- أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ل Anita Angelovska Bezoska و الموسومة ب: « Coordination of Monetary and Fiscal Policies In Republic of Macedonia », 2015

حيث تعرضت الدراسة بالتحقيق في مستوى التنسيق بين السياستين النقدية و المالية في جمهورية مقدونية خلال الفترة (1992-2013)، و الهدف من الدراسة إكتشاف العلاقة القائمة بين السياستين المالية و النقدية و إشكالية التنسيق بينهما. حيث قامت الدراسة من خلال تحليل الميزانية العامة للبلد مع التركيز على مطالبات من قبل السلطات الحكومية و موقف السياسة النقدية من ذلك، فضلا عن التركيز على تأثيرات السياسة المالية على العمليات النقدية وعلى سيولة النظام البنكي.

- بحث ل " عمروش شريف"؛ الموسوم ب: "طبيعة العلاقة بين السياستين المالية و النقدية في الإقتصاد الجزائري"؛ 2016. إذ سعت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين السياستين المالية و النقدية في الجزائر، و توضيح الآثار المتبادلة بين السياستين من

أجل تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث توصلت الدراسة إلى أن عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الجزائر؛ تتم دون وجود إطار مؤسسي و تشريعي يحكم العلاقة بين السلطتين المالية والنقدية، إذ أن معظم التشريعات والقوانين لا تلزم تطبيق العمليات التي يمكن أن يترتب عنها تنسيق بين السياستين.

I-التأصيل النظري لعملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

I-1-1- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وآلية ممارسته:

I-1-1- مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية: يشير مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية إلى: "التفاهم المشترك من طرف المكلفين على إدارة الدين العام والسلطتين المالية والنقدية لأهداف تلك السياسات في ضوء التأثير المتبادل لمختلف أدواتها، وأن يقوم المكلفين على إدارة الدين العام بتحديد رؤيتهم حول التكاليف والمخاطر التي تترتب بما يتوافق والحاجات التمويلية للحكومة وحجم الدين العام، مع القيام بالفصل بين إدارة الدين وأهداف السياسة النقدية فضلا عن تجسيد مبدأ المسائلة عند حدوث أي تطور مالي(IMF, 2003)". كما يشير كلا من Herman Bennett and Norman Loayza، إلى ضرورة أن ينظر للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية على: "اعتبارها علاقة بين سلطتين مستقلتين وليست كعلاقة بين سلطتين تعتمد كل منها على الأخرى، إذ يساهم البنك المركزي باستقلالية في تحقيق الاستقرار في الأسعار وتحقيق الانضباط المالي(benntt & norman , 2000)". و عليه يمكن القول، بأن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يتمثل في القرارات التي يتم اتخاذها من طرف متخذي القرار بإحدى السياستين، ولا يترتب عن ذلك آثار غير مباشرة وغير مرغوبة على السياسة الأخرى. و تحقيق نتائج تنعكس بالإيجاب على الوضع الاقتصادي الكلي.

I-1-2- أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ومصادقيته: تتركز "اهتمامات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في الأجل القصير باستقرار الأسعار، وإدارة الدين العام؛ بينما الاهتمامات في الأجل الطويلة ينصب على تصميم و صياغة برنامج متوازن للسياسة النقدية والمالية يمكن من الحفاظ على مسار النمو الاقتصادي أكثر توازنا، والتحكم في مستويات التضخم، والتخفيف من حدة البطالة؛ فضلا عن تحسين الوضع المالي من أجل تقوية النمو الاقتصادي(خطاب، 2004)".

I-1-3- اهتمامات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية: الأساس المنطقي للتنسيق بين السياسة المالية والنقدية يتجسد في الاهتمامات التالية: "

- وضع أهداف متناسقة داخليا و متفق عليها بصورة متبادلة للسياسة النقدية والمالية بهدف تحقيق نمو مستقر غير تضخمي؛
- سهولة التنفيذ الفعال لقرارات السياستين من أجل تحقيق الأهداف المحددة للسياسات النقدية والمالية، وهذا بأعلى كفاءة من خلال تبادل المعلومات الداعمة والمناقشات الهادفة؛
- إلزام كلا من السلطات النقدية(البنك المركزي) والسلطات الحكومية(سياسة الموازنة) على إتباع و تبني سياسة إقتصادية مستدامة(Arby & Muhammad , 2008)".

II- واقع السياستين النقدية والمالية ومعالجة التضخم في الجزائر خلال 1990-2018:

II-1- تطور أدوات السياسة النقدية واستهداف التضخم في ظل الإصلاحات: لقد مرت عملية إصلاح أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعدة مراحل يمكن اختصارها في مرحلتين:

II-1-1- تطور أدوات السياسة النقدية لدى بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2000: تعدد أهداف السياسة النقدية لتشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم، فضلا عن تحقيق التشغيل الكامل و التوجه نحو سياسة استهداف التضخم،

عنوان المقال: دراسة قياسية لتداعيات جائحة كوفيد 19 على الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في

جعل السلطات تقوم بإصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسيت قواعد تطبيقها منذ 1994؛ الأمر الذي سمح لبنك الجزائر بتهيئة عدة أدوات نقدية من أجل التدخل و توجيه السياسة النقدية و التي " يمكن الإشارة إليها كالتالي:

-معدل مرشد محدد وفقا للتطورات الاقتصادية الكلية و تطور المؤشرات النقدية؛

-أدوات السوق النقدية بما فيها أخذ الأمانات و مزايدات القروض عن طريق إجراء المناقصات.

كما قام بنك الجزائر " بإصدار التنظيم رقم 13-94 في جوان 1994، حيث حدد بموجبه القواعد العامة المتعلقة بشروط المصارف المطبقة على العمليات المصرفية، و إمكانية بنك الجزائر في تحديد هامش أقصى يستوجب احترامه من قبل البنوك التجارية و المؤسسات المالية"(d'Algérie, 1994). بالإضافة لتعليمات بنك الجزائر" رقم 77-95 لشهر ديسمبر 1995، و التي أرسيت حرية تحديد معدلات الفائدة المدينة استكمالا لتحرير أسعار الفائدة الدائنة(عميروش، 2017). و مع حلول سنة 2000، أصدر بنك الجزائر نظام يتعلق بعمليات إعادة الخصم و القروض الموجهة للبنوك و المؤسسات المالية و ذلك في فيفري 2000، حيث يتضمن النظام 01-2000 أحكام عامة، فضلا عن توضيحات تتعلق بالسندات القابلة لإعادة الخصم؛ و السندات العمومية و الخاصة نوضحها كالتالي:"

-خصم سندات العمليات التجارية و سندات التمويل و السندات التي تمثل قروضا متوسطة الأجل لفائدة البنوك و المؤسسات المالية، بحيث لا تتجاوز المدة المستحقة المتبقية للسندات التجارية ستة أشهر؛

- السندات العمومية مثل سندات الخزينة العامة قصيرة الأجل التي تقل أو تساوي مدتها السنة الواحدة؛ و سندات الخزينة متوسطة الأجل التي تتراوح مدتها ما بين سنتين و خمس سنوات و السندات طويلة الأجل التي تفوق مدتها خمس سنوات؛

-يستطيع بنك الجزائر أن يحقق لفائدة البنوك التجارية و المؤسسات المالية عمليات الخصم التي تتعلق بالسندات العمومية الصادرة أو المضمونة من قبل الدولة: خصم السندات القابلة للخصم مصرفيا؛ خصم السندات التي تفوق المدة المتبقية و المستحقة خلال ثلاثة أشهر، و لا يمكن في أي حال من الأحوال معالجة هذه العمليات لفائدة الخزينة أو للجماعات العمومية(الجزائرية، 2000).

II-1-2)- تطور أدوات السياسة النقدية لدى بنك الجزائر خلال(2001-2018): لجأ بنك الجزائر للتأثير على حجم الائتمان و توزيعه داخل الإقتصاد على مجموعة متنوعة من أدوات السياسة النقدية خلال المرحلة 2001-2018، و هذا بعكس المرحلة السابقة، و التي تميزت بتركيز بنك الجزائر على إستخدام سعر إعادة الخصم كأداة أساسية للتأثير على قدرة البنوك التجارية في تمويل الإقتصاد؛ و التحكم في معدلات فائدة الإقراض و الإيداع. حيث تعددت الأدوات المستخدمة في إدارة السياسة النقدية؛ منها استخدام معدل الاحتياطي القانوني، سعر إعادة الخصم و نظام الأمانات و نداءات العروض (تسهيلات ودائع، استرجاع السيولة و كذلك مناقصات العروض). و نظرا " للنمو السريع و المستمرة خلال العقد الأول من القرن الحالي للأصول الاحتياطية من النقد الأجنبي لدى بنك الجزائر بفعل طفرة أسعار برميل، و التي أصبحت المصدر الأساسي للتوسع النقدي، و ظهور اتساع في السيولة المصرفية، و كذلك ارتفاع الادخار المصرفي بوتيرة أسرع من وتيرة إرتفاع حجم الإستثمار(بوخاري، 2010)؛ مما أدى ببنك الجزائر خلال الفترة 2001-2014، إلى تطبيق رقابة مستمرة و متواصلة على فائض السيولة على مستوى السوق النقدي ما بين البنوك. و هذا من أجل تفادي مخاطر التضخم، و بالتالي التوصل إلى تحقيق استقرار الأسعار في المدى المتوسط من خلال العمل على تراجع الوتيرة (النسق) الذي ينمو به المجمع النقدي بعنوان M₂، و هذا بواسطة إدارة منسجمة و تسيير فعال لمجموعة أدوات السياسة النقدية. غير أنه " خلال سنوات 2015، 2016، و 2017، و بموجب عوامل مستقلة، كانت مبالغ إقتطاع السيولة (عجز الصيد الإجمالي لميزان المدفوعات و ازدياد تداول النقد الورقي) تفوق مبالغ ضخ السيولة(صافي القروض الموجهة للدولة). في ظل هذه الظروف، و بعد إعادة تفعيل لمدة محددة بعمليات إعادة الخصم في أوت 2016، قام بنك الجزائر في مارس

2017؛ بإعادة إدراج عمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة بتواريخ استحقاق مختلفة، مع جعل معدل الفائدة للعمليات ل 07 أيام القناة الرئيسية في إدارة السياسة النقدية (المعدل التوجيهي). و منذ نوفمبر 2017، أدى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي من خلال الشراء المباشر لسندات الخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر لتغطية حاجياتها التمويلية؛ و هذا ضمن أحكام المادة 45 مكرر من الأمر المتعلق بالنقد و القرض المعدل و المتمم، و بالتالي إرتفاع مستوى السيولة المصرفية بواقع 1380.6 مليار دينار جزائري. و نتيجة ذلك، قام بنك الجزائر بتعليق عمليات ضخ السيولة في ديسمبر 2017. و حسب تطور وضع السيولة، يضع بنك الجزائر الأدوات المناسبة للسياسة النقدية لامتناع فوائض السيولة المحتملة ذات الصلة بالتمويل غير التقليدي(الجزائر، 2017)". و من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية ضمن إطار السياسة الإقتصادية الكلية للبلد، لجأ بنك الجزائر عند تنفيذ السياسة النقدية وفق التطور في مختلف الأدوات المستخدمة للفترة 2001-2018 و التي يمكن سردها كالتالي:"معدل المكافئة في الاحتياطي الإجباري، معدل حساب الاحتياطي الإجباري، معدل إعادة الخصم، معدل المستهدف لنظام الأمانات لمدة 24 ساعة؛ نداءات العروض(استرجاع لمدة 7 أيام و 3 أيام، تسهيلات الودائع المغلة للفائدة و المعدل المستهدف لمناقصات القروض) و المعدل السنوي النقدي".

II-1-3) بنك الجزائر و سياسة استهداف التضخم: موازاة مع بروز ظاهرة نقدية جديدة بشكل تدريجي في الإقتصاد الجزائر تتمثل في تراكم هام لصافي الموجودات النقدية بالعملة الأجنبية، تغيرت و بشكل كلي أهداف السياسة النقدية و الوسائل الممارسة لها في الجزائر. و في هذا الإطار، حاولت "السلطات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2005، إتباع سياسة التكليف و التوسع بغرض الوصول إلى مستوى نمو اقتصادي مقبولة و التشغيل باعتباره هدف ثاني للسياسة النقدية، و هذا وفق معدل تضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ ذلك المستوى من التضخم للفترة". حيث يظهر " التراجع في نمو المجمع النقدي M_2 من 22.2 % سنة 2001 إلى 15.6 % سنة 2003، ثم إلى نسبة 10.7 % سنة 2005، التوجه فعلا في تطبيق سياسة التكيف و التوسع خلال الفترة المعنية(2007، .)".

أما فيما يخص الفترة 2006-2014، توجهت "السلطات النقدية إلى إتباع سياسة نقدية توسعية من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، باستثناء سنة 2009 حين سجل معدل نمو المجمع النقدي M_2 بنسبة 03.1 %. كما عرف المجمع النقدي M_2 تباطؤ خلال سنتي 2012-2013، مسجلا نسبة نمو 10.9 % و 08.41 % على التوالي، مؤكدا تراجع موارد قطاع المحروقات؛ ليعود المجمع النقدي M_2 للإرتفاع سنة 2014(14.04%) (Algeria, 2015). و " خلافا لسنتي 2015 و 2016، أين لم تعرف الكتلة النقدية M_2 تزايد سوى ب 0.1 % و 0.8 % على التوالي، سجل المجمع النقدي M_2 نمو ب 8.3 % في سنة 2017، و هذا مجازة للإرتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف بنسبة قاربت 65 %". بينما بلغ " المجمع النقدي M_2 نسبته 11.18 % مع نهاية (d'Algérie, Tendances monétaires et financiers au Second , 2018) 2018". و توازيا مع التطورات الحاصلة في مجال السياسة النقدية على المستوى الدولي و خاصة بعد أزمة الرهن العقاري لسنة 2008، قام مجلس النقد و القرض في الجزائر بإصدار النظام رقم 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009، و المتعلق بعمليات السياسة النقدية و وسائلها و إجراءاتها؛ حيث حدد هذا النظام معيار عمليات السياسة النقدية التي يمكن لبنك الجزائر القيام بها سواء على مستوى السوق النقدي و خارجه.

و لقد مثلت الأحكام التشريعية لأوت 2010 (الأمر 10-04 المعدل و المتمم للأمر رقم 03-11) و المتعلقة بالنقد و القرض، " تعزيزا و إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف نهائي و ذو أولوية للسياسة النقدية في الجزائر، و من أجل المرور إلى سياسة استهداف التضخم تطلب الأمر من بنك الجزائر إعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم في المدى القصير"؛ زيادة على تحديد الأهداف الوسيطة المتمثلة في المجمعات النقدية و الائتمانية، بالإضافة إلى القنوات التي يتم من خلالها انتقال الأثر النقدي إلى

عنوان المقال: دراسة قياسية لتداعيات جائحة كوفيد 19 على الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في

الدائرة الحقيقية. و عليه، " أصبحت سنة 2011 أول سنة لإدارة السياسة النقدية باستهداف التضخم عند معدل 04 سنويا، و هذا بعد إصلاح إطار السياسة النقدية في أوت 2010؛ مع احتفاظ بنك الجزائر بالأهداف الكمية في مجال تطور المجاميع النقدية و الائتمانية. حيث حدد معدل نمو كل من التوسع للمجموع النقدي M_2 ما بين نسبي 13 % - 14 % و القروض الموجهة للاقتصاد ما بين 16.5% - 17.5% ."

كما " عمق بنك الجزائر محددات التضخم ابتداء من سنة 2012، بنموذج تنبؤ التضخم ل24 شهرا، حيث أصبحت الإشارات المتعلقة بتوجه التضخم تتحدد و تتابع بصفة صارمة؛ مع العمل على تقليص أي فارق بين تنبؤات التضخم على المدى القصير و الهدف المسطر من قبل مجلس النقد و القرض، و ذلك من خلال عمليات إدارة السياسة النقدية كآلية للتحكم في معدل المحدد في فترة زمنية معقولة. و على سبيل المثال، كان معدل التضخم المتوقع لسنتي 2013 و 2014 مقدرا ب 3.4 %، في حين بلغ المعدل الفعلي المقاس بمؤشر الأسعار للديوان الوطني للإحصائيات (ONS) نسبة 3.26 % سنة 2013؛ و نسبة 2.9 % سنة 2017 " . في حين " عرفت سنتي 2015 و 2016، تسارع في نمو معدل التضخم و الذي وصلت نسبته 4.78 % و 6.4 % على التوالي، بينما سجلت الوتيرة السنوية للتضخم تباطؤا خلال سنة 2017 و الذي وصلت نسبته 4.27 % و بالتالي منسجمة مع سياسة استهداف التضخم السنوي عند 4 %". أما في نهاية سنة 2018، فقد " عرفت نسبة التضخم تراجعاً إلى حدود 4.27%". و في هذا الشأن، تجدر الإشارة " أن تطور M_2 خلال سنة 2018 (11.18%) بفعل التمويل النقدي غير التقليدي للخزينة في نهاية سنة 2017، و الذي بلغ 2185 مليار دينار جزائري و هذا لتسديد جزء من الديون المترتبة على الخزينة العمومية".

II-2)- مكونات السياسة المالية و تطورها في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):

II-2-1)- التحليل الوصفي لسياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر خلا الفترة 1990-2018: من أجل تحليل و توصيف السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2000، يقتضي الأمر الاستعانة بالجدول رقم(01)، و منه نلاحظ أن وتيرة الإنفاق العام في الجزائر يمكن تقسيمها إلى مرحلتين كالتالي:

أ- تطور ملامح سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر خلا الفترة 1990-2000: خلال هذه الفترة، عرفت " النفقات العمومية تزايدا مستمرا سواء بالنسبة لنفقات التجهيز أو فيما تعلق الأمر بنفقات التسيير، و هذا نظرا لتحسن الأوضاع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي التي حققتها الجزائر؛ خاصة بعد قيامها بالإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي(بوخاري، 2010)".

ب- تطور ملامح سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر خلا الفترة 2001-2018: بفعل تحسن الوضع الإجمالي للموازنة العامة في الجزائر و تدفق موارد مالية هائلة في جانب الإيرادات نتيجة الإرتفاع الكبير المسجل في الجباية البترولية، أدى إلى حدوث زيادة معتبرة في حجم مخصصات الإنفاق العمومي بشقيه الجاري و الاستثماري أنظر الجدول رقم (01).

الجدول رقم 01 : تطور حجم الإنفاق العمومي و الإيرادات العامة خلال 1990-2018

الوحدة = مليار دينار جزائري

إجمالي الإيرادات السنوية	نسبة نفقات الرأسمالية \ إجمالي نفقات %	إجمالي النفقات السنوي	البيان سنوات	إجمالي الإيرادات السنوية	نسبة نفقات الرأسمالية \ إجمالي نفقات %	إجمالي النفقات السنوي	البيان سنوات
3081.7	39.32	2052.0	2005	152.1	34.95	136.5	1990
3639.8	41.38	2453.6	2006	249.0	27.49	212.1	1991
3687.8	46.15	3108.6	2007	311.9	34.28	420.1	1992
5190.8	47.08	4191.0	2008	313.9	38.86	476.6	1993
3676.0	45.84	4246.3	2009	470.5	40.66	566.3	1994
4392.9	40.47	4466.9	2010	611.7	37.64	759.6	1995
5790.1	33.73	5853.5	2011	824.0	24.02	724.6	1996
6339.3	32.24	7058.1	2012	926.66	23.86	845.1	1997
5957.3	31.42	6024.0	2013	774.51	24.20	875.2	1998
5738.4	35.76	6995.7	2014	950.49	19.45	961.7	1999
5103.1	39.70	7656.5	2015	1124.9	27.33	1178.1	2000
5110.1	37.16	7297.5	2016	1505.2	39.55	1321.0	2001
6047.9	35.78	7282.5	2017	1603.2	37.08	1550.6	2002
6313.9	39.84	7726.5	2018	1974.4	35.56	1766.2	2003
				2229.7	33.87	1891.7	2004

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل 12، المالية العمومية، ص 211.

- تقارير وزارة المالية الجزائرية (المديرية العامة للتقدير و السياسات) www.dgpp-mf.dz- **Ministères des Finances: Note de Présentation du Projet de la loi de Finances pour période 2001-2018.**- **Ministères des Finances: www.mf.gov.dz, Situation Résumée des Opérations du Trésor, SROT 2000-2018.**

II-2-2)- تحليل تطور تحصيل الإيرادات العامة و السياسات المرتبطة بها في الجزائر: حاولت السلطات الحكومية في الجزائر، تركيز إهتماماتها على المستوى الضريبي من أجل إيجاد مصادر جديد للإيرادات العامة و زيادة نموها، فضلا عن مضاعفة الجهود لاسترداد الضرائب سواء في قطاع المحروقات أو بالنسبة للقطاعات أخرى؛ حيث دعمت تلك الجهود بتدابير تنظيمية و هيكلية كبير و عليه يمكن الإشارة إليها وفق مرحلتين:

أ- سياسة تحصيل الإيرادات العامة و تطورها في الجزائر خلال الفترة (1990-2000): نظرا لاعتماد الموازنة العامة في الجزائر شبه كلي على إيرادات في الجباية البترولية، و هذا ما شكل خطرا على التوازن و الاستقرار الاقتصادي في حالة ما إذا انخفضت أسعار برميل البترول بشكل مفاجئ، لجأت السلطات في الجزائر إلى إيجاد و تنوع مصادر تمويل بديلة للموازنة العامة و كلك من خلال " إدخال تحسينات على نظامها الضريبي كالتالي:

عنوان المقال: دراسة قياسية لتداعيات جائحة كوفيد 19 على الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في

- زيادة معدل الضريبة على أرباح الشركات المعاد استثمارها 05%، 33%؛
- إدخال ضريبة على القيمة المضافة سنة 1994، بأربعة معدلات تتراوح بين 0% إلى 40%، و التي كان لها دور كبير في توسيع القاعدة (الوعاء) الضريبية؛
- تخفيض معدل الضريبة على الشركات من 42% إلى 38%، و المعدل الحدي للضريبة على دخول الأفراد من 70% إلى 50%؛
- خفض الإعفاءات على القيمة المضافة و زيادة معدلاتها؛
- تحديد نسبة القيمة المضافة عند 21% كأقصى حد (سنة 1994)، على أن تمس قطاعات البنوك و التأمينات و الأنشطة المهنية، بالإضافة للمنتوجات البترولية؛
- إعادة هيكلة تعريف الإستاذ خلال سنتي 1996 و 1997، و تخفيض عدد المعدلات فواصل إلى خمسة معدلات تتراوح ما بين 0% و 40% (تقار، 2014). حيث عرفت هذه الفترة إرتفاع مستمر في حصيلة الجباية البترولية نتيجة التحسن في أسعار برميل البترولية، باستثناء سنتي 1992-1993، أين عرف انخفاض بسبب تراجع أسعار البترول في السوق الدولية.
- ب- سياسة تحصيل الإيرادات العامة و تطورها في الجزائر خلال الفترة (2001-2018): مع الطفرة المسجلة في أسعار البترول منذ بداية القرن الحالي، أدى ذلك بالسلطات في الجزائر إلى تغيير السياسة المالية من تقييدية حذرة إلى توسعية في النفقات العامة بشقيها الجاري و الاستثماري؛ مما حفز السلطات إلى سن إجراءات و تعديلات ضريبة سعيا منها لزيادة حصيلتها من الإيرادات الضريبية، و الذي ترتب عنه ارتفاع كبير في الإيرادات الضريبية خارج المحروقات، و هذا "راجع إلى:
 - التحسن في إدارة و مكافحة الغش و التهرب الضريبي، مع تحقيق زيادات في حصيلة الضرائب على المداخيل و الأرباح على الشركات و الضرائب على السلع و الخدمات، بالإضافة للزيادات في الرسوم الجمركية؛
 - إدخال على إمتداد سنوات 2000-2008، عدة تعديلات و تغييرات في قوانين المالية السنوية بين تعديل أو إلغاء".
 أما فيما يتعلق بإيرادات الموازنة العامة، فسجلت زيادات قياسية و مستمرة بفعل إرتفاع في حصيلة الجباية البترولية، لتعرف تراجعاً خلال سنتي 2013 و 2014، و هذا بسبب إنخفاض إيرادات الجباية البترولية.

جدول رقم 02: تطور حجم الإنفاق السنوي، العرض النقدي و معدل التضخم السنوي خلال الفترة 1990-2018

وحدة القياس = مليار دينار جزائري

البيان سنوات	الإنفاق السنوي	العرض النقدي M ₂	معدل التضخم %	البيان سنوات	الإنفاق السنوي	العرض النقدي M ₂	معدل التضخم %
1990	136.5	343.0	18	2005	2052.0	4070.4	1.64
1991	212.1	416.2	26	2006	2453.1	4827.6	2.53
1992	420.1	519.9	26.5	2007	3108.6	5994.6	3.53
1993	476.6	627.42	27.3	2008	4191.0	6956.0	4.86
1994	566.3	727.51	29	2009	4246.3	7178.7	5.34
1995	759.6	799.6	29.8	2010	4466.9	8162.8	3.91
1996	724.6	915.1	18.7	2011	5853.6	9526.2	4.32
1997	845.1	1085.5	5.7	2012	7068.1	11015.1	8.89
1998	876.0	1287.9	5.0	2013	6024.0	11941.5	3.26

2.92	13686.7	6995.7	2014	2.6	1463.4	961.7	1999
4.78	13704.5	7656.5	2015	0.33	1656.4	1178.1	2000
6.40	13816.3	7297.5	2016	4.22	2473.5	1321.0	2001
5.59	14974.6	7282.5	2017	1.41	2901.5	1550.6	2002
4.27	16636.7	7726.7	2018	2.58	3299.5	1752.7	2003
				3.56	3644.4	1991.8	2004

المصدر: - بنك الجزائر؛ إحصائيات التقارير السنوية حول التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.

- بنك الجزائر؛ النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

- القوانين المالية للسنوات من 1990-2018.

- **Ministères des Finances: www.mf.gov.dz.Situation Résumée des Opérations du Trésor, SROT 2000-2018.**

(III) - الدراسة القياسية:

من أجل دراسة أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر، تم الاستعانة بنموذج قياسي خلال الفترة 1990-2018 وفق ما يلي:

- تحديد النموذج المستخدم.
- التحليل الوصفي لمتغيرات النموذج.
- دراسة طبيعة العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة.
- اختبار إستقرارية المتغيرات.
- اختبار درجة تكامل المتغيرات.
- تحديد فترة الإبطاء لنموذج ARDL.
- اختبار التكامل المشترك.
- تقدير نموذج ARDL.

(III - 1) - تحديد النموذج المستخدم:

وفقا للدراسات السابقة التي تطرقنا إليها في الجانب النظري، إضافة الى ما نصّت عليه النظرية الاقتصادية، فإنه تم صياغة النموذج كالتالي:

$$INF = F(M2, G) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

INF يمثل معدل التضخم: هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار هذا الإرتفاع (فؤاد، 2018)، يعكس انخفاض قيمة النقود الحقيقية وليس حجمها المتداول بين الأشخاص و للتضخم (محسن و حجاب عيسى، 2018)، آثار سلبية على القدرة الشرائية للأفراد وقرارات الاستثمار والتخطيط.

M2 : يمثل الكتلة النقدية: نظرا لدور النقود (جمال و بن باير حبيب، 2019) في التأثير على الحياة الاقتصادية لكل بلد، تحاول هذه البلدان قياس كمية النقود المتداولة في إطار نشاطها الداخلي بتكوين ما يسمى بالمجمعات النقدية التي تهدف أساسا إلى التعرف على قدرة الإنفاق المالي للأعوان الاقتصاديين أثناء نشاطهم الاقتصادي. و من بين هذه المجمعات نجد: المتاحات النقدية

عنوان المقال: دراسة قياسية لتداعيات جائحة كوفيد 19 على الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في

M1، الكتلة النقدية M2، السيولات الاقتصادية M3، و القاعدة النقدية M4. إن المتاحات النقدية و شبه النقدية تسمى الكتلة النقدية M2 و لها مفهوم واسع. فبالإضافة إلى المتاحات النقدية M1، فهي تضم عدد معين من التوظيفات النقدية على المدى القصير التي يقوم بها الأفراد و المؤسسات و العائلات، هذه التوظيفات مسيرة من طرف المؤسسات المالية البنكية و خزينة الدولة، و هي تشكل شبه النقدية (M1-M2) و التي تتكون أساسا من:

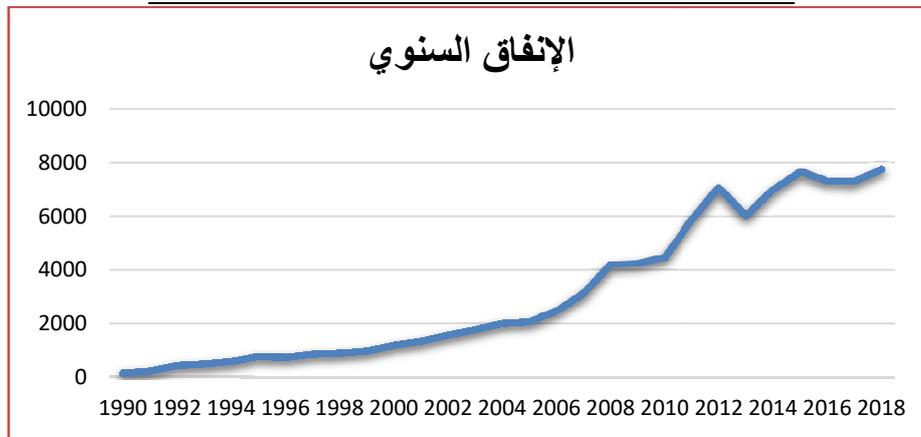
- الودائع لأجل.
- أذونات الصندوق.
- دفاتر الادخار التي لا تعطي لأصحابها الحق في الحصول على دفتر شيكات.

إن الكتلة النقدية M2 تضم مجموع الأدوات للحفاظ على القدرة الشرائية، فبالإضافة إلى مجمع المتاحات النقدية M1، تضم التعهدات الآجلة التي تظهر في خصوم البنك.

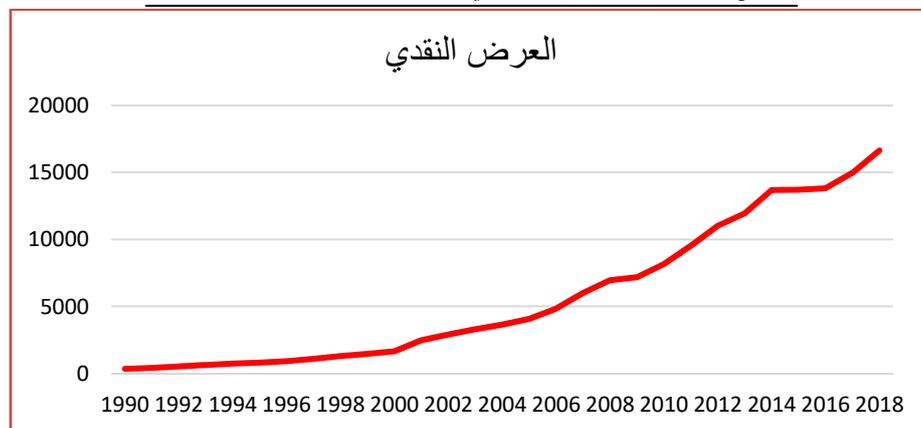
G الإنفاق الحكومي: الإنفاق الحكومي هو أداة من أدوات السياسة المالية، حيث تقوم الدولة بالإنفاق لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. كما يتم الإنفاق الحكومي في حال حدوث عجز في الموازنة العامة، حيث تقوم الحكومة بتغطية #العجز من خلال اقتراضها من المؤسسات #المالية الداخلية أو الخارجية.

III-2)- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في كل من معدل التضخم كنسبة مئوية كمتغير تابع بالإضافة إلى كل من الكتلة النقدية و الإنفاق الحكومي كمتغيرات مستقلة والتائج موضحة في الأشكال (01) و(02) و(03).

الشكل 01: تطور الانفاق السنوي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018



الشكل 02: تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018



الشكل 03: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018



تم استعمال معطيات سنوية في هذه الدراسة خلال الفترة 1990-2018 منتقاة من بنك الجزائر . و بالنظر الى نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة يتبين أن:

القيمة العظمى لمعدل التضخم في الجزائر بلغت 29.8 %، ويرجع ذلك الى دخول الجزائر في مجموعة من الإصلاحات المطروحة من قبل صندوق النقد الدولي منها رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة وكذلك سياسة الخصخصة التي انتهجتها الجزائر سنة 1994، مما أدى الى تسريح العمال مما أدى الى إرتفاع معدلات البطالة وخفض القدرة الشرائية للمواطن. بينما أقل قيمة لمعدل التضخم بلغت هي 0.33% وكان ذلك سنة 2000 بسبب زيادة الإنتاج و انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية.

III-3- دراسة طبيعة العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة

من اجل معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات هل هي خطية أم لا، نقوم بإجراء اختبار Ramsey كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 03: اختبار Ramsey لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات

Ovtest

Ramsey RESET test using powers of the fitted values of INF

Ho: model has no omitted variables

F(3, 23) = 4.65

Prob> F = 0.0111

المصدر: برنامج Stata 15

انطلاقا من النتائج نلاحظ أن $\text{prob} - F = 0.0111 < 0.05$ مما يعني أن العلاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

III-4- دراسة إستقرارية المتغيرات: يهدف اختبار جذر الوحدة لبيانات الدراسة للسلاسل مجل الدراسة وكذا تحديد درجة تكامل المتغيرات، وتتميز عن اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الأحادية بأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي الزمني والمقطعي

عنوان المقال: دراسة قياسية لتداعيات جائحة كوفيد 19 على الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في

معاً مما يعطينا نتائج أكثر دقة وجودة، ويقوم الاختبار على الفرضية العدمية H_0 التي تنص أن السلسلة تحتوي على جذر وحدة وبالتالي فهي غير مستقرة في المستوى أي أنها متكاملة من الدرجة 0، ولجعلها مستقرة نقوم بأخذ الفرق الأولى والثانية وهكذا حتى تصبح مستقرة.

الجدول 04: دراسة إستقرارية المتغيرات بإستعمال إختبار PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
	AtLevel			
		INF	M2	G
With Constant	t-Statistic	-2.2706	3.8505	-2.8095
	Prob.	0.1878	1.0000	0.0697
	decesion	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.7888	-0.7471	-3.7294
	Prob.	0.0034	0.9590	0.0368
		***	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.7270	2.0269	-2.7469
	Prob.	0.0796	0.9876	0.0079
		*	n0	***
At First Difference				
		d(INF)	d(M2)	d(G)
With Constant	t-Statistic	-13.5473	-2.3429	-12.3732
	Prob.	0.0000	0.1667	0.0000
		***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-21.7913	-3.9305	-16.9278
	Prob.	0.0000	0.0245	0.0000
		***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.6338	-0.5623	-10.7502
	Prob.	0.0000	0.4642	0.0000
		***	n0	***

المصدر: مخرجات Eviews 8

- من خلال نتائج اختبار الاستقرارية لفليب بيرون يمكن تسجيل ما يلي:
- المتغير التابع المتمثل في معدل التضخم INF مستقر في المستوى بوجود الثابت والزمن (C+Trend) حيث ان احتمالية القبول هي $0.034 < 0.05$.
- المتغير المستقل الأساسي والمتمثل في الكتلة النقدية غير مستقل في المستوى (في المستويات الثلاث أي بعدم وجود الثابت والزمن، بوجود الثابت، بوجود الثابت والزمن) وهذا كون ان احتماليات القبول في الحالات الثلاث أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على ان سلسلة الكتلة النقدية تحتوي على جذر وحدة وبالتالي فهي غير مستقرة في المستوى، ولكن وبعد اجراء الفرق الأول تصبح مستقرة (بوجود الثابت والزمن) لان الاحتمالية هي 0.0245 اقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على ان السلسلة مستقرة.

- المتغير المستقل الثاني والمتمثل في الانفاق العام لدينا احتمالية القبول بوجود الثابت والزمن تساوي الى $0.0368 < 0.05$ وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية H_1 والتي تنص على ان سلسلة الانفاق الحكومي مستقرة في المستوى.

III-5) - درجة تكامل المتغيرات:

يهدف إجراء اختبار الإستقرارية إلى التأكد من أن درجة تكامل المتغيرات ليست $I(2)$ وهذا لتجنب أخطاء في التقدير، ووجود تكامل متغيرات من الدرجة 2 لا يسمح لنا بتفسير نتائج اختبار F-stat المولدة من طرف Pesaran and al (2001). بعد إجراء اختبار الإستقرارية يمكن اختصار النتائج في الجدول التالي:

الجدول 05: نتائج اختبار درجة التكامل

المتغيرات	عند المستوى AtLevel	عند الفرق الاول At 1 ^{er} diffirence	درجة التكامل
INF	مستقرة	/	$I(0)$
M2	غير مستقرة	مستقرة	$I(1)$
G	مستقرة	/	$I(0)$

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج اختبار الإستقرارية

من خلال نتائج الجدول أعلاه وبعد إجراء اختبار الإستقرارية يتبين أن:

- معدل التضخم INF مستقر في المستوى أي انه متكامل من الدرجة 0 أي $I(0)$.
- الكتلة النقدية M2 غير مستقر في المستوى ولكنه يستقر عند الفرق الأول أي أنه متكامل من الدرجة 1 أي $I(1)$.
- الإنفاق الحكومي G غير مستقر في المستوى ولكنه يستقر عند الفرق الأول أي أنه متكامل من الدرجة 1 أي $I(1)$.

III-6) - تحديد فترة الإبطاء لنموذج ardl:

مادام أن المتغيرات المستقلة هي مزيج في الإستقرارية بين المستوى والمتغير التابع $I(1)$ فانه يمكننا من إجراء نموذج ARDL ولكن قبل ذلك يجب تحديد فترة الإبطاء لكل متغير والنتائج من خلال قمننا بإجراء اختبار نماذج مختلفة ل ardl وفقا لقيم التأخير لكل من المتغير التابع $\max \text{lag } y$ والمتغيرات المستقلة $\max \text{lag } x$.

لتقدير المعادلة رقم (01) في المدى الطويل سوف نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) والذي تم استخدامه كل من Pesaran and Shin (1999) ثم مدده Pesaran et al. (2001). حيث أنه ما يميز منهجية (ARDL)، أن لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة من نفس الرتبة، أي ساكنة في نفس الدرجة سواء في المستوى $I(0)$ أو الفرق الأول $I(1)$ أو خليط بينهما شرط ألا تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة ساكنة في الفرق الثاني $I(2)$. كما أن منهجية (ARDL)، تتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الطرق القياسية والأخرى (Nikolaos, 2011).

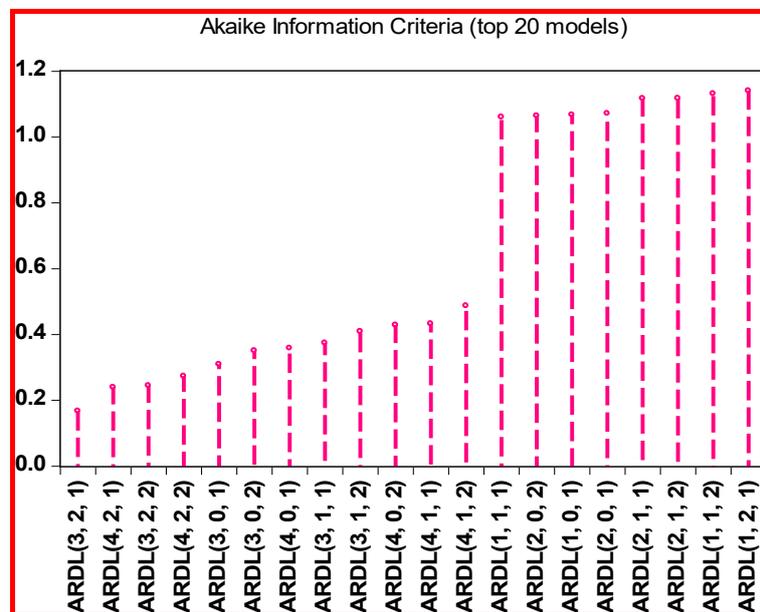
- يتميز اختبار (ARDL) بإمكانية السماح للمتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات تباطؤ زمني مختلفة وهذا لا يحصل في باقي النماذج القياسية الأخرى.
- يتمتع اختبار (ARDL) بإمكانية تطبيقه في حال حجم العينة المدروسة صغيرة، كما يساعد على منع حدوث الارتباط الذاتي نتيجة المقدرات الناتجة من هذا الاختبار تكون كفوءة وغير متحيزة.

عنوان المقال: دراسة قياسية لتداعيات جائحة كوفيد 19 على الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في

- لا يتطلب تطبيق اختبار (ARDL) إن تكون السلاسل الزمنية المدروسة ساكنة في نفس الرتبة علاوة عن إمكانية تقدير الأجل القصير والأجل الطويل في نفس الوقت في معادلة واحدة.
- يتميز بالبساطة في تقدير التكامل المشترك للسلاسل الزمنية المدروسة بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بعد تحديد الحد الأقصى لمدد التباطؤ الزمني المثلى.
- وتعتمد هذه المنهجية على الخطوات التالية (Granger, 1969) و (Soo & Koi Nyen, 2014) و (Gujarati, 2003):

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية : اختبار جدر الوحدة للاستقرار The Unit Root of Stationarity.
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bounds Test.
- تقدير نموذج الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج ARDL.

الشكل 04: نموذج Panel-Ardl الأمثل وفقاً لأقل قيمة لمعيار akaike



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج اختبار الإستقرارية

لنتائج الشكل 04، فإن أقل قيمة لمعيار $akaike=0.18$ وهي ما تتناسب مع نموذج Panel-Ardl(3.2.1)

(7-III)-تقدير نموذج ARDL:

- بعد تحديد فترة الإبطاء، نقوم الآن بتقدير نموذج الدراسة باستخدام ARDL، والنتائج موضحة في الجدول 05 كما يلي:

الجدول 05: نتائج اختبار $ARDL(3.2.1)$ Selected Model: $ARDL(3, 2, 1)$

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.607482	0.136022	4.466053	0.0003
INF(-2)	-0.636860	0.112858	-5.643016	0.0000
INF(-3)	-0.508967	0.092888	-5.479389	0.0000
M2	1.267346	0.591591	2.142268	0.0469
M2(-1)	-1.127196	0.954642	-1.180752	0.2540
M2(-2)	1.306864	0.671644	1.945768	0.0684
G	-0.559294	0.113021	-4.948602	0.0001
G(-1)	1.026997	0.090596	11.33604	0.0000
C	0.028396	0.098281	0.288932	0.7761
R-squared	0.965871	Meandependent var	0.619082	
Adjusted R-squared	0.949810	S.D. dependentvar	1.045501	
S.E. of regression	0.234226	Akaike info criterion	0.202362	
Sumsquaredresid	0.932649	Schwarz criterion	0.637857	
Log likelihood	6.369297	Hannan-Quinn criter.	0.327769	
F-statistic	60.13790	Durbin-Watson stat	2.387390	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات 8 EViews

- ✓ من خلال نتائج اختبار نموذج $ARDL$ يتبين ما يلي:
- ✓ نموذج $ARDL$ يوزع فترات الإبطاء وفق $ARDL(3.2.1)$ حيث:
- ✓ معدل التضخم INF له 3 فترات إبطاء
- ✓ الكتلة النقدية $LN M2$ له 2 فترات إبطاء
- ✓ الإنفاق الحكومي G له 1 فترات إبطاء
- ✓ معدل التضخم المبطن بفترة واحدة ب 5 فترات $INF(-1)$ له علاقة عكسية ومعنوية مع معدل التضخم.
- ✓ الكتلة النقدية $M2$ له علاقة طردية ومعنوية مع معدل التضخم بمعامل يساوي 1.26 وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تطرقنا لها في الجانب النظري. أن زيادة الكتلة النقدية من شأنه أن يزيد من المعروض النقدي والذي يترجم بارتفاع الأسعار.
- ✓ الكتلة النقدية المبطن بفترتين $M2(-2)$ له علاقة طردية ومعنوية مع معدل التضخم بمعامل يساوي 1.30.

عنوان المقال: دراسة قياسية لتداعيات جائحة كوفيد 19 على الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في

- ✓ الإنفاق الحكومي G له علاقة عكسية ومعنوية مع معدل التضخم عند 5% بمعامل - 0.55 حيث يؤدي ارتفاع أو زيادة الإنفاق الحكومي G يؤدي الى زيادة الطلب الكلي $Y=C+I+G$ وهذا يؤدي الى انتقال الدخل التوازني الى الأعلى مما يزيد من حجم الإنتاج وبالتالي خفض الأسعار (انخفاض معدل التضخم).
- ✓ معامل الارتباط $R^2=0.96$ مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تشرح المتغير التابع بنسبة 96%.
- ✓ احتمالية فيشر $\text{prob}(F\text{-satictic})=0.00000 < 0.05$ وهو ما يدل على أن النموذج له معنوية إجمالية.
- ✓ قيمة ديرين واتسن $d_1=2.38 < 4 < d_2=1.66 < dw=1.97 < 4$ وبالتالي فقيمة dw تقع في المجال الذي يدل على غياب ارتباط الأخطاء.

الخلاصة: حاولت الدراسة معرفة مدى فاعلية التنسيق بين السلطات العمومية في الجزائر أثناء إدارتها للسياسة المالية و بنك الجزائر و هو يقوم بتنفيذ سياسته النقدية، و أثار ذلك على أداء معدلات التضخم؛ و ذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم و نظريات كل من السياسة النقدية و السياسة المالية، بالإضافة إلى دراسة مدى التفاعل بين السياستين، ثم محاولة إسقاط ذلك على واقع الاقتصاد الجزائري باعتباره في طور التحول نحو اقتصاد السوق. غير أنه من خلال محاولة نمذجة عملية التنسيق بين السياستين، تبين من خلال النتائج المتوصل إليها أن هنالك ضعف في التنسيق بين السلطتين في الجزائر؛ و هذا نظرا لعدم وجود ترتيبات مؤسسية اللازمة للتنسيق بين السلطات المالية و بنك الجزائر، فضلا عن عرقلة السياسة المالية المطبقة من قبل السلطات العمومية في كثير من الأحيان تنفيذ السياسة النقدية المفعلة من طرف بنك الجزائر. إذ ساهمت سياسة الإنفاق المتزايدة في تغذية الضغوطات التضخمية خلال فترة الإستجابة، و بالتالي الحد من قدرة بنك الجزائر على السيطرة و التحكم في التوسع النقدي و ضبط الأسعار (التضخم).

• Bibliographie

- ., B. o. (2007). *Rapport annuel 2006, sur l'évolution économique et monétaire en Algérie*, . algeria: Bank of Algeria .
- إعادة الخصم و القروض الممنوحة للبنوك و المؤسسات المالية، العدد 12 (الجريدة الرسمية الجزائرية 12 03 2000).
- Algeria, B. o. (2015). *Rapport annuel 2014, sur l'évolution économique et monétaire en Algérie*. algeria: bank of algeria.
- Arby, M. F., & Muhammad , N. (2008, 09 06). *monetary and fiscal policy coordination*. Consulté le 02 16, 2018, sur MPRA: <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/10307>
- Assadi, M. (2015, 10). *Monetary and Fiscal Policy Interaction* . Consulté le 02 04, 2018, sur National and International Empirical, Submitted in Fulfillment of the Degree of Doctor of Philosophy in Economics: Marzieh Assadi: Monetary and Fiscal Policy Interaction ; National and International Empirical, Submitted in Fulfillment of the Degree of Doctor of Philosophy in Economics, the Adam Smith Business School, Collage of social Science, University of Glasgow,
- benntt, h., & norman , l. (2000). *Policy Biases When the Monetary and Fiscal Authorities Have Different objectives*. chile: central bank of chile.
- d'Algérie, B. (1994, 04). *relative aux de conduit de la politique monétaire et ou refinancement des banque*. Consulté le 01 28, 2018, sur relative aux de conduit de la politique monétaire et ou refinancement des banque: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10-5.htm>

- d'Algérie, B. (2018). *Tendances monétaires et financiers au Second*. Algérie : Banque d'Algérie
- IMF, T. s. (2003). *Guidelines for Public Debt Management*. america: Accompanying Document and Selected case Studies.
- بشيش و، & سليم مجلخ. (2017). أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014/المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية. 72،
- بنك الجزائر. (2017). *التطورات الإقتصادية و النقدية للجزائر*. الجزائر: التقرير السنوي 2017.
- بوخاري، ل. م. (2010). *سياسة الصرف و علاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي*. لبنان: حسن العصرية.
- بونتب، م. (2009). *إشكالية التوافق بين السياسة النقدية و السياسة المالية في ضبط التوازن الإقتصادي حالة الجزائر*. 2009مأذكرة ماجستير . بومرداس، الجزائر : جامعة بومرداس.
- دقيش جمال، و بن باير حبيب. (2019). *اثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2017 باستخدام نموذج ARDL*. مجلة البشائر الإقتصادية ، بشار - الجزائر - .
- عبد الكريم تقار. (2014). *آليات السياسة المالية في ضبط التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسة الزكاة حالة الجزائر*. أطروحة دكتوراه. بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية، الجزائر: جامعة أحمد بوقرة.
- عصام السيد علي خطاب. (26 جوان، 2004). *التنسيق السياسات النقدية و المالية و أثره على التغيرات الإقتصادية الكلية*. أطروحة دكتوراه. مصر، مصر، مصر: مصر.
- عميروش، ش. (2017). *تطور سياسة أسعار الفائدة في الجزائر من التقييد إلى التحرير*. مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات. 383،
- فؤاد، ز. (2018). *اثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1994-2015*. مجلة الباحث -الجزائر. 380، -،
- كريم نشاشي. (1998). *الجزائر تحقيق الإستقرار و التحول إلى إقتصاد السوق*. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
- لكصاسي نُجْد. (2003). *الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر، (دراسة قدمت إلى الإجماع السنوي السابع و العشرون لمجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية*. الدوحة: صندوق النقد الدولي.
- محسن، ح &، حجاب عيسى. (2018). *العلاقة بين النمو النقدي و نمو الناتج المحلي ومستويات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2016 باستخدام نموذج ardl*. مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، الجزائر.
- نبيل بوفليح. (2013). *دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر 2000-2010*. مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، 43.